

Distr.: General
5 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الصحراء الغربية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - تقرير الأمين العام ومساعديه الحميدة
٦	ثانيا - نظر مجلس الأمن في المسألة
٧	ثالثا - نظر الجمعية العامة في المسألة



أولاً - تقرير الأمين العام ومساعديه الحميدة

- ١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠٥/٦٣، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسنتين تقريراً عن مسألة الصحراء الغربية (A/64/185). وشمل التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، واستعرض ما قام به الأمين العام من أنشطة في إطار ممارسته لمساعديه الحميدة.
- ٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض أيضاً، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية (S/2009/200 و Corr.1) عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨).
- ٣ - وفي ذلك القرار، أيد المجلس، وقد نظر في تقرير الأمين العام (S/2008/251) التوصية الواردة في التقرير بدعوة الطرفين إلى التحلي بالواقعية والرغبة في التسوية، لما لذلك من أهمية جوهرية في الاحتفاظ بزخم عملية المفاوضات. وأهاب المجلس بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الانتقال بالعملية إلى طور المفاوضات الجوهرية أكثر تعمقاً، بما يكفل تنفيذ القرارين ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) ونجاح المفاوضات؛ وأكد دعمه القوي لالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية. ومضى المجلس يهيب بالطرفين أن يواصلوا المفاوضات تحت رعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة في الحسبان، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد. وقرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.
- ٤ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً مؤرخاً ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/200 و Corr.1). وفي ذلك التقرير، أبلغ الأمين العام المجلس بأن الأمانة العامة أجرت، في أعقاب انتهاء ولاية مبعوثه الشخصي، بيتر فان فالسوم، في آب/أغسطس ٢٠٠٨، مناقشات كثيرة مع الطرفين وغيرهما من الجهات الفاعلة المهمة بالأمر بشأن إجراء جولة خامسة من المفاوضات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اجتمع الأمين العام مع وزير الخارجية والتعاون في المغرب، الطيب الفاسي الفهري، وبحث معه أفضل السبل للمضي قدماً في عملية التفاوض. وقام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، بزيارة المغرب في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لإجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الأمين العام مع الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) محمد عبد

العزیز. وفي تلك الاجتماعات، أكد الأمين العام للطرفین مجدداً التزام الأمم المتحدة بمواصلة عملية المفاوضات وفقاً للتكليف الصادر من مجلس الأمن، وشدد على أن المفاوضات المقبلة ستعتمد على التقدم المحرز في جولات المحادثات الأربع التي عقدت في مانهاست، في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن مبعوثه الشخصي الجديد سيسترشد بقرار المجلس ١٨١٣ (٢٠٠٨) وبالقرارات السابقة. وسيأخذ المبعوث الشخصي أيضاً في الاعتبار التقدم المحرز حتى الآن في السعي للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره.

٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عين الأمين العام كريستوفر روس مبعوثاً شخصياً جديداً له. ومنذ ذلك الحين، أجرى السيد روس مشاورات مع ممثلي المغرب وجهة البوليساريو، وكذلك مع ممثلي البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، وغيرهما من البلدان المهتمة. ففي الفترتين من ١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ومن ٢٢ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، زار المنطقة مرتين في مهمة إجراء مشاورات متعمقة مع الطرفين ومع الدولتين المجاورتين بشأن سبل الانتقال بعملية المفاوضات إلى طور تكون فيه المفاوضات جوهريّة وأكثر تعمقاً. وبالإضافة إلى ذلك، زار المبعوث الشخصي عواصم كل من إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة، باعتبارها أعضاء في مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية لإجراء مشاورات بشأن المفاوضات. وفي وقت لاحق لزياراته الاستطلاعية إلى المنطقة، أبلغ المبعوث الشخصي الأمين العام أن جميع محاوريه أكدوا خلال الاجتماعات التي عقدها معهم في الرباط وتندوف ونواكشوط والجزائر العاصمة، التزامهم بالتعاون مع الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية في أسرع وقت ممكن، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار والتكامل والتنمية في المنطقة، ولعودة لاجئي الصحراء الغربية إلى ممارسة حياتهم الطبيعية. وأبلغ المبعوث الشخصي الأمين العام أنه لم يطرأ أي تغيير على مواقف الطرفين منذ الجولة الرابعة للمفاوضات التي عقدت في مانهاست في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، وأنها ظلت متباعدة فيما يتعلق بسبل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن (انظر S/2008/251، الفقرة ٤٣).

٦ - أما بالنسبة للحفاظ على وقف إطلاق النار، فقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن الحالة ظلت هادئة عموماً في الإقليم، وبأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لا تزال تتمتع بعلاقات جيدة مع كلا الطرفين وقد انخفضت انتهاكات الطرفين للاتفاق العسكري رقم ١، باستثناء تلك المتعلقة بحرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة. ولاحظت البعثة وسجلت ١١ انتهاكاً جديداً من جانب الجيش الملكي المغربي، وهو

ما يشكل انخفاضاً طفيفاً بالمقارنة مع الانتهاكات المسجلة في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ونيسان/أبريل ٢٠٠٨ وعددها ١٤ انتهاكا، و ٧ انتهاكات جديدة من جانب جبهة البوليساريو، وهو ما يشكل انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع الانتهاكات المسجلة خلال الفترة نفسها في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وعددها ٢٢ انتهاكا. ولم يطرأ أي تغيير على حالة الانتهاكات الطويلة الأمد من كلا الجانبين منذ أن قدم الأمين العام تقريره السابق إلى المجلس (S/2008/251).

٧ - وفي ما يتعلق بالأنشطة والجهود الإنسانية المطبق بها بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، واصل برنامج الأغذية العالمي توفير ١٢٥ ٠٠٠ حصة تموينية للاجئين الصحراء الغربية، شهريا بالإضافة إلى توفير الغذاء للمدارس والتغذية التكميلية للأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من سوء التغذية وللنساء الحوامل والمرضعات. وعلى الرغم من هذه الجهود، أظهرت دراسة لتقييم التغذية أجراها برنامج الأغذية العالمي و "منظمة أطباء العالم"، وهي منظمة إسبانية غير حكومية، في أيار/مايو ٢٠٠٨، أن سوء التغذية لا يزال يمثل مشكلة رئيسية في المخيمات. وإثر مبادرة مشتركة بين الوكالات الغرض منها وضع استراتيجية للتغذية، بدأ برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهمة مشتركة تهدف إلى تعزيز تأثير أنشطتهما في مجال التغذية.

٨ - أما بالنسبة لتدابير بناء الثقة، فقد أجريت خلال الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، ٣٦ رحلة ذهاباً وإياباً للقيام بالزيارات الأسرية، وسافر ١١٤ ١ شخصاً إلى مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف، في حين سافر ١٠٨٨ شخصاً إلى المدن الواقعة داخل الإقليم غرب الجدار الرملي. ولا تزال الخدمات الهاتفية التي تربط بين اللاجئين في مخيمات تندوف وأفراد أسرهم في الإقليم تقدم مجاناً من خلال مراكز هاتفية في أربعة مخيمات للاجئين. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عندما بدأت هذه الخدمة، وآذار/مارس ٢٠٠٩، تجاوز عدد المكالمات الهاتفية ١٠٥ ٧٠٥ مكالمات. وعقب إجراء محادثات بين ممثلي المغرب وجبهة البوليساريو في مالماس في آذار/مارس ٢٠٠٨، وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨)، شرعت المفوضية في عملية مفاوضات مع الأطراف المعنية بهدف توسيع نطاق الزيارات الأسرية باستخدام النقل البري. ولهذا الغرض، تسعى المفوضية إلى الحصول على موافقة جبهة البوليساريو والمغرب، وكذلك حكومة الجزائر، على سبل نقل الأشخاص براً. وتنظر المفوضية أيضاً في تنفيذ أنشطة إضافية، بما فيها إقامة مخيمات صيفية مشتركة للأطفال المقيمين في الإقليم والأطفال المقيمين في مخيمات اللاجئين، وتبادل الزيارات الأسرية في مناسبات اجتماعية خاصة، مثل الأعراس والمآتم والحج. وقدمت المفوضية عدة مقترحات إلى الطرفين وواصلت إشراك الجهات المانحة المعنية. ويأتي اقتراح

توسيع نطاق برنامج تدابير بناء الثقة مراعاة لمشاعر الإحباط التي أعرب عنها المستفيدون إزاء قدرة البرنامج الحالي المحدودة نسبياً.

٩ - وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، أبلغت منظمات غير حكومية دولية معنية بحقوق الإنسان ومصادر أخرى عن ادعاءات تتعلق بمضايقة واعتقال ناشطين في مجال حقوق الإنسان وناشطين سياسيين من الصحراء الغربية، وأشارت إلى أحداث بدا فيها أن السلطات المغربية في الإقليم لم تكفل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كتب الأمين العام لجهة البوليساريو رسائل إلى الأمين العام في عدد من المناسبات أعرب فيها عن قلقه إزاء ما يُدعى وقوعه من انتهاكات للحقوق الإنسانية لأبناء الصحراء الغربية المقيمين في الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت وسائل الإعلام المغربية عن انتهاكات لحقوق الإنسان يُدعى وقوعها في مخيمات اللاجئين من أبناء الصحراء الغربية بالقرب من تندوف. وفي مناسبات عديدة، وفي اجتماعات مع كبار موظفي الأمم المتحدة، أعرب المحاورون المغاربة عن قلقهم إزاء تدهور حالة اللاجئين الإنسانية في مخيمات تندوف، وإزاء ما يُدعى وقوعه من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية.

١٠ - ورحب الأمين العام، في ملاحظاته وتوصياته، بالتزام الطرفين بمواصلة عملية التفاوض، كما ورد في البيان الختامي الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٨ في مانهاست، وهو الموقف الذي أعيد تأكيده في الاجتماعات التي عقدت مع المبعوث الشخصي خلال زيارته إلى المنطقة في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. واقترح المبعوث الشخصي على الطرفين عقد اجتماع أو اجتماعات تحضيرية مصغرة وغير رسمية. وأبدى الطرفان موافقتهما على هذا النهج، وتقرر أن يعقد الاجتماع غير الرسمي الأول في الفترة من ٩ إلى ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ في النمسا.

١١ - وأشار بيان صادر بعد تلك المحادثات غير الرسمية إلى أن وفدين من المغرب وجبهة البوليساريو اجتمعا، بدعوة من المبعوث الخاص للأمين العام، في دورنستين، النمسا، في ١٠ و ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، لإجراء مناقشات متعمقة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٧١ (٢٠٠٩). وجرى المناقشات في جو من الحوار الجاد والصراحة والاحترام المتبادل. وكرر الطرفان تأكيد التزامهما باستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وسوف يحدد المبعوث الخاص موعد الاجتماع المقبل ومكانه بالتشاور مع الطرفين. وحضر كذلك وفدان من الدولتين المجاورتين، الجزائر وموريتانيا، الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية وتمت استشارة كل منهما على حدة أثناء المناقشات.

١٢ - وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدر الأمين العام بياناً أعرب فيه عن سروره لأن الطرفين وافقا على المقترح الذي قدّمه مبعوثه الخاص بأن تعقد الجولة المقبلة من المحادثات غير الرسمية بشأن الصحراء الغربية في يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠. وشجّع الأمين العام الطرفين على إحراز المزيد من التقدم، وحثّهما على إجراء مناقشات مركزة ومثمرة.

١٣ - وعقد الاجتماع الذي يستند إلى التوجيه الوارد في قرار مجلس الأمن ١٨٧١ (٢٠٠٩) والقرارات السابقة، في قضاء وستشستر، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، في المواعيد المقررة. وأشار بيان صدر عقب تلك المحادثات غير الرسمية إلى أن وفدين من المغرب وجبهة البوليساريو اجتمعا، بدعوة من المبعوث الخاص للأمين العام، في ١٠ و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، في قضاء وستشستر، لإجراء جولة ثانية من المحادثات غير الرسمية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٧١ (٢٠٠٩). وحضر كذلك وفدان من الدولتين المجاورتين، الجزائر وموريتانيا، في الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية وتمت استشارة كل منهما على حدة أثناء المناقشات. وكما كان الحال في المحادثات غير الرسمية الأولى في آب/أغسطس ٢٠٠٩، حرت المناقشات في جو من التحاور الجاد والصراحة والاحترام المتبادل. وعرضت مقترحات الطرفين ونوقشت مرة أخرى. وفي ختام الاجتماع، لم يقبل أي من الطرفين مقترح الطرف الآخر باعتباره الأساس الوحيد للمفاوضات مستقبلاً. وكرّر الطرفان التزامهما باستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ولهذه الغاية، عقد المبعوث الخاص العزم على السفر إلى المنطقة لإجراء مزيد من المشاورات مع الطرفين وأصحاب المصلحة الآخرين.

١٤ - وزار مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، الجزائر (الجزائر العاصمة وتندوف)، والمغرب (الرباط)، والصحراء الغربية (العيون) في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وخلال تلك الزيارة، حصل على الموافقة على توسيع نطاق تدابير بناء الثقة لتشمل اللاجئين الصحراويين من الصحراء الغربية، وذلك في ما يتعلق تحديداً بما اقترحه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن يسمح للأشخاص بالسفر عن طريق البر عوضاً عن طريق الجو فقط، للقيام بزيارات عائلية^(١).

ثانياً - نظر مجلس الأمن في المسألة

١٥ - بعد أن نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام بشأن حالة الصحراء الغربية (S/2009/200 و Corr.1) في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اتخذ بالإجماع القرار ١٨٧١

(١) الموقع الشبكي الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، <http://www.unhcr.org/4aaf6edc6.html> الذي جرى الاطلاع عليه في ٣ آذار/مارس ٢٠١٠.

(٢٠٠٩)، الذي أهاب فيه بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الانتقال إلى طور المفاوضات الجوهرية الأكثر تعمقا، بما يكفل تنفيذ القرارات ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٨) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) ونجاح المفاوضات، وأكد دعمه القوي للالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية. ومضى المجلس يهيب بالطرفين أن يواصل المفاوضات تحت رعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة في الحسبان، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولاحظ دور الطرفين ومسؤوليتهما في هذا الصدد. وقرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

ثالثا - نظر الجمعية العامة في المسألة

١٦ - أشار عدد من الممثلين في بياناتهم خلال المناقشة العامة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة إلى مسألة الصحراء الغربية. وأشار عدد من الدول الأعضاء أيضاً إلى مسألة الصحراء الغربية خلال مناقشات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي عُقدت في الفترة من ٧ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

١٧ - واستمعت اللجنة الرابعة في جلستها السادسة، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، إلى بيانات بشأن الصحراء الغربية أدلت بها الدول الأعضاء التالية: باكستان، والبرازيل، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وغابون، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفيجي، والكونغو، وليسوتو، وموزامبيق، وناميبيا، ونيكاراغوا (انظر A/C.4/64/SR.6).

١٨ - واستمعت اللجنة، في جلستها الثالثة، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، إلى بيانات أدلى بها مقدمو الالتماسات بشأن مسألة الصحراء الغربية التالية أسماؤهم: نانسي هوف، ليا فاريش، سينثيا باسينت، شيريل باندا، جانيت ليتز، دانيكا روث ستانلي، دان ستانلي، تيم كوستوش، الأسقف جان عبود، بوا - تيا ستيفتر الذين تكلموا بالنيابة عن السيدة أميناتو حيدر، نينا نيدريو، روساريو غارثيا دياس، خيسوس لوتسا أغيري، أنطونيو لويس أورتييس، لطيفة آيت - باعلا، فيليبي برونيس فيفس، إسماعيل ديبش، حسبية بولمرقة، رافايل إسبارثا ماتشين، علوات حمودي، واللورد فرانسيس نيوال (انظر A/C.4/64/SR.3).

١٩ - واستمعت اللجنة، في جلستها الرابعة، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، إلى بيانات أدلى بها مقدمو الالتماسات بشأن مسألة الصحراء الغربية التالية أسماءهم: بوعطاية صادق، أحمد بخاري، ميشيل دي غيلينشميدت، بدرو بينتو لايبي، أحمد ولد سويلم، سيكستو بريرا غاليانو، أنا ماريا ستامي سرفوني، إريك ينسن، فرناندو فرنانديس مارتين، تانيا واربورغ، جان - إيف دو كارا، سنية بشير - عبد الرحمن، جوليان دوديني، وسيدني أسور (انظر A/C.4/64/SR.4).

٢٠ - واستمعت اللجنة، في جلستها الخامسة، المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، إلى بيانات أدلى بها مقدمو الالتماسات بشأن مسألة الصحراء الغربية التالية أسماءهم: سعيد عياشي، ناديا حمودي، فيليب الغويل، جين باحايوب، أغيلأ أبا حميدة، تيريسا تابواس فيليرو، المامي بوسيف، جيرمي كورين، سهلي - فاضل مايا، كيت لويس، فرانسوا - بول بلان، مباركة بوعيدة، سالك مولود البايهي، رامون لوبيث بيبكانيا، خوسيه دوفوسيك، سيرج لونغو، كي نكاغاوا، ميكيل كارينو جيرالت، كارل أديكس، فالأ بوسولا، دنيس دو كارم، محمد زياد الجباري، سانتياغو نسويبا إيفومان نشاما، فرانز مكينا، أحمد مغيزلات، لوريتزو أولارقي، واشنطن سالازار فاريلأ، التامك عبد الرحمن، روبرتو رامون آسيفيدو كيفيدو، خافير أسورو أوربي، فالنتينو بيرين (انظر A/C.4/64/SR.5).

٢١ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار معنون "مسألة الصحراء الغربية" (A/C.4/64/SR.7) قدّمه الرئيس (انظر A/C.4/64/SR.9).

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.4/64/L.7 دون تصويت (انظر A/64/413، الفقرة ٢٢، مشروع القرار الأول).

٢٣ - وبعد اعتماد مشروع القرار، استمعت اللجنة إلى بيان تعليلاً للموقف أدلى به ممثل من السويد (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا؛ وأرمينيا، وأوكرانيا، وأيسلندا، والبوسنة والهرسك، والجلل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وليختنشتاين، والنرويج) (انظر A/C.4/64/SR.9).

٢٤ - وفي الجلسة العامة الثانية والستين، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت مشروع القرار الأول المعنون "مسألة الصحراء الغربية" الذي أوصت به اللجنة الرابعة (A/64/413، الفقرة ٢٢) باعتباره القرار ١٠١/٦٤.

٢٥ - وفي ذلك القرار، أيدت الجمعية العامة عملية المفاوضات التي بدأت بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) وتواصلت بموجب قرارات المجلس ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩)، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، وأشادت بالجهود التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي في هذا الخصوص. ورحبت بالتزام الطرفين بمواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في مناخ مؤات للحوار من أجل الانتقال إلى طور جديد من المفاوضات المكثفة، بحسن نية ودون شروط مسبقة، مع مراعاة الجهود التي بذلت والتطورات التي حصلت منذ عام ٢٠٠٦، مما يكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩) ونجاح المفاوضات. ورحبت أيضاً بالمفاوضات التي جرت بين الطرفين، في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وفي ١٠ و ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وفي الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ والفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ بحضور البلدان المجاورة وبرعاية الأمم المتحدة.

٢٦ - وأهابت الجمعية العامة بالطرفين أن يتعاونوا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأن يتقيداً بالالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الإنساني الدولي.

٢٧ - وطلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وأن تقدم تقريراً عنها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، ودعت الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.